

من أفغانستان إلى السودان: كيف يعرض السلام النساء إلى خطر التهميش؟

لينا أبي رافع

يأمل المجتمع الدولي في السودان، كما في أفغانستان، في ربط المساعدات بأجندة المساواة بين الجنسين. ولكن هل تم استيعاب الدروس المستفادة من العمل مع البرامج المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي؟

عملتان متعددتا الأبعاد إذا ما تم تنفيذهما سوف تستتبعان رفع مستوى الوعي والدور الفعال للنساء. ولا يمكن إحداث التغيير الاجتماعي والتحول في الأدوار بمجرد تطبيق تدخلات تنموية، إذ ينبغي أن يتم التفاوض بشأنهما على كل المستويات وبشروط النساء في كل من أفغانستان والسودان. وتتوقف هاتان العملتان على البيئة المحلية المحيطة، مما يثير شكوكاً حول ما إذا كان تطبيق أجندة التغيير الاجتماعي مفروضة من جانب منظمات المساعدات الدولية هو في الواقع الأسلوب الصحيح.

ولزيادة احتمالات التغيير الاجتماعي وتعزيز التحول في الأدوار لصالح المرأة، ينبغي إجراء تحليل متكامل للجنسين يشمل جميع أوجه التدخل المرتبطة بالمساعدات في فترة ما بعد النزاعات. ويجب أن يأخذ هذا التحليل في الحسبان أدوار النساء والرجال على حد سواء واحتياجاتهم في أعقاب النزاعات. ففي أفغانستان، أكدت النساء على ظاهرة إهمال الرجال في البرامج التنموية بوصفها إحدى الظواهر المثيرة للمخاوف. ويستتبع إجراء تحول في ترتيب أدوار الجنسين التركيز على كليهما. ذلك أن الأيديولوجيات المحلية المرتبطة بأدوار الرجل والمرأة تكون في حالة من عدم الاستقرار في أعقاب النزاعات، على الرغم من التدخلات المرتبطة بالجنسين. وقد تفاقم هذه التدخلات من عدم الاستقرار هذا، مما يشكل تحدياً للأشكال الراضية للنظام الأبوي في المجتمع. ومن الممكن أن تنتفع حركة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة من الدروس المستفادة في أفغانستان. فمن خلال إجراء تحليل صادق لأدوار الرجل والمرأة، يمكن أن يتوفر الأساس اللازم للتغيير الاجتماعي المستدام لأنه يأخذ في الحسبان الحاجة إلى فهم الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال معاً.

ومهما أكدنا على أهمية تحليل البيئة المحيطة فلن نفيها حقها. فقد افتقرت التدخلات في أفغانستان إلى البحوث الضرورية في التعريفات المحلية لأدوار الرجل والمرأة. ولا يستتبع هذا فهم التركيبة الاجتماعية لأدوار الرجال والنساء فقط، وإنما أيضاً فهم تاريخ تقلب هذه الأدوار. ويدرك القائمون على تحليل البيئة المحيطة أن أحداثاً معينة وقعت قبل وصول منظمات المجتمع الدولي وأن الناس يعيشون في بيئات معينة تتغير بمرور الزمن. ويساهم فهم هذه التفاصيل المهمة في صياغة التدخلات بشكل

الأفغانيات والسودانيات على حد سواء لتغيير المفهوم السائد القائم على أنهن ضحايا ليس لهن دور فعال. كما يشهد كلا البلدين مستويات متزايدة من العنف ضد المرأة.

التحول والتغيير الاجتماعي

تهيئ النزاعات والآثار المترتبة عليها فرصاً لإجراء تحول في أدوار الرجل والمرأة. فالهوية الجنسية في تغير مستمر، مما يمنح النساء مساحة للاستفادة من موارد جديدة والمطالبة بأدوار جديدة. وفي أعقاب النزاعات، تستطيع المساعدات الدولية المتركزة على الجنسين أن تلعب دوراً في مساعدة النساء على تحقيق هذه المكاسب. ولا ينتج هذا التحول عن التدخلات المرتبطة بالمساعدات وحدها، وإنما قد تكون هذه المساعدات مصدراً لدعم أو إعاقة قدرة المرأة على إنجاز التحول من خلال سياساتها وبرامجها.

وتلعب النساء السودانيات في السودان (والنازحات منهن إلى بلدان مجاورة) دوراً مهماً في تدعيم المجتمع المدني وبناء القدرات المحلية وقدرات المجتمع عموماً. وتعتبر الاستفادة من هذه الطاقة وهذا النشاط أمراً مهماً للغاية إذا أريد للأجندة أن تعزز التغيير الاجتماعي. وقد ناصرت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" علانية المساواة بين الجنسين. وفيما يعد ذلك علامة على ترحيب الحركة بالفكرة، فقد تفسر أيضاً بأنها استراتيجية لإغراء المرأة بالدخول في الصراع الوطني. ومن المؤكد أن الفترة التالية لعملية السلام هي وحدها التي ستكشف عن الغرض الحقيقي وراء هذا الخطاب المنمق.

وغالبا ما ترتبط التنمية، لا سيما في أعقاب النزاعات، بتغييرات اجتماعية جذرية. فمشاهدة النساء الأفغانيات وهن يخلعن براقعهن باسم الحرية ساعدت في دعم إدارة الرئيس بوش لشن حربها على أفغانستان. وعلى الرغم من الخطاب المنمق المستخدم لتبرير التدخل، لم تحصل النساء في أفغانستان لا على "الحرية" ولا "التمكين". فالتغيير الاجتماعي والتحول في أدوار الرجل والمرأة عملتان طويلتا المدى، تعملان على مستوى تنظيمي عميق لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. والتغيير والتحول في الأدوار هما أكثر من مجرد نتيجتين؛ إنهما

لم يكد الحبر الذي كُتبت به اتفاقية السلام السودانية يجف وما زالت أعمال إعادة البناء في أفغانستان أبعد ما تكون عن الانتهاء؛ ومع ذلك تستعد المنظمات المعنية بالمساعدات الإنسانية لكي تنتقل من أفغانستان وغيرها من المناطق التي تسودها النزاعات لتتطرح الرحال في السودان. إذ يتصدر السودان الآن أجندة المجتمع الدولي الخاصة بالنزاعات وما بعدها. وبينما يحدد المانحون نوع، ومقدار، المساعدات التي سوف يتلقاها السودان، عليهم أولاً أن يهتموا بالاقترحات المطروحة قبل أن يبدؤوا في إجراء مزيد من التدخلات المتركزة على المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات والتي غالباً ما يساء فهمها.

وقد أظهرت الدراسات الشاملة أن النساء يتأثرن بالنزاعات بدرجات متفاوتة. ففي عام ٢٠٠٠، دعا قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (بشأن المرأة والسلام والأمن) إلى إشراك النساء بشكل كامل في جميع جوانب السلام والأمن الدوليين. ومع أن النزاعات توفر مساحة للنساء من خلال إيجاد أدوار جديدة لهن، إلا أنها تتسبب أيضاً في زيادة استضعافهن. وتتغير الأدوار بين الرجل والمرأة باستمرار أثناء النزاعات وفي أعقابها. وفي مرحلة ما بعد النزاعات، تظهر نتائج غير مباشرة كثيراً ما تستتبع العودة إلى العنف.

وقد تفاوت التأثير السلبي للنزاعات على النساء في كل من أفغانستان والسودان. إذ أدت النزاعات الممتدة لفترات طويلة إلى زيادة عدد الأرامل والأسر التي تعولها نساء. وتشكل النساء الأفغانيات والسودانيات غالبية اللاجئين والنازحين، كما يعاني بشدة من ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأمية. وتشير التقديرات إلى أن ٨٥٪ من النساء الأفغانيات أميات. وكذلك الحال بالنسبة إلى أربعة أخماس النساء السودانيات، مع ارتفاع النسبة بين النازحات داخلياً ممن فقدوا رأس مالهم الاجتماعي الذي توفره العائلة، والأقارب، وشبكة العلاقات الاجتماعية. وقد تحملت النساء في البلدين وطأة العنف وظللن خاضعات لتقاليد وممارسات ثقافية تعكس التحيز للرجال. وتسعى البرامج المعنية بالنوع الاجتماعي بقوة لتأخذ أدوار الرجل والمرأة في حساباتها. وتكافح النساء

أفضل من خلال معرفة ما يهيم المجتمعات التي يتم دعمها وما ترغب في تغييره. ويكشف تحليل البيئة المحيطة أن النساء في كل من أفغانستان والسودان تلعبن دوراً فعالاً، وليس أدل على ذلك من تاريخهن الطويل في التصرف بمفردهن وتحقيق المكاسب. ويستتبع فهم هذا الدور السماح لهن بتولي زمام المسؤولية والإيمان بقدرتهن على القيام بذلك. ولا يكفي السماح للناس بالمشاركة في التدخلات التنموية، لأنهم ينبغي أن يديروا العملية ويسيطروا على نتائجها.

قد تظهر نتائج غير مقصودة تنشأ عن التدخلات التي تركز على الجنسين حينما تعجز عن معالجة الموضوعات المتصلة بهما، نتيجة تركيزها فقط على النساء مما يؤثر استياء الرجال. كما تظهر هذه النتائج أيضاً حينما تناصر أجنداث التنمية التغيير الاجتماعي والتحول في الأدوار وتعجز عن الارتقاء إلى مستوى توقعات المرأة أو إعطائها دوراً فعالاً في التحول في دورها. وقد يكون للفكرة السائدة بأن التغيير مفروض من الخارج نتائج عكسية بالنسبة إلى المرأة. فعلى مدار التاريخ الأفغاني الحديث، شهدت بعض الفترات خلافاً شديداً حول حقوق المرأة لأن البعض كان يرى أن ذلك جزء من الأجنداث الغربية للتجديد.

وفي كل من السودان وأفغانستان، انتشر في وسائل الإعلام تصوير النساء كضحايا إلى حد اقتراب من الولوج. إذ تركز وسائل الإعلام العالمية على ما يسمى بأشكال "ثقافية" للعنف ضد المرأة، مثل استخدام الاعتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والرجم، وغيرها من صور الإيذاء الجسدي. وعندما يبدو أن مثل هذه الأشكال من العنف آخذة في التراجع، يقل اهتمام وسائل الإعلام بالنساء وبتوثيق ونقل واقعهن، سواء كان عنيفاً أم لا.

وكما هي الحال في أفغانستان، تحفز سياسة الولايات المتحدة في السودان تصميمها على محاربة الصلوات المزعومة بالإرهابيين والأصولية الإسلامية. ولا تزال العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان سارية ولا تشارك الولايات المتحدة في السودان إلا على مضمض. ومع ذلك، ثمة خطر من أن وصول قوات حفظ السلام الدولية سيدفع الولايات المتحدة إلى تجنيد القادة العسكريين المعارضين للحكومة، كما فعلت في أفغانستان، الذين ارتكب العديد منهم أعمال عنف ضد المرأة.

أجنحة جديدة للسودان

يجب أن يرتكن بناء السلام المستدام في كلا هذين البلدين اللذين يتميزان بتنوع عرقي واسع إلى أساس عام وشامل. وأياً كان "السلام" المنشود، فلا بد أن ينبع من الداخل لا أن يُفرض من الخارج. وإذا كان الهدف هو تحسين حياة النساء، فينبغي أن تقرر النساء أنفسهن كيفية حدوث هذا

التحسين ونوعية الدعم الدولي المطلوب ليكون مثمراً. وينبغي على المنظمات النسائية المحلية أن تبادر بتوضيح احتياجات المرأة واهتماماتها. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فمن الأفضل أن يصغي أكثر مما يتحدث. وبذلك تسنح فرصة تشجع على إقامة حوار حقيقي وعلى تحاور جميع الأطراف المعنية بعضها مع البعض بدلاً من الحوار أحادي الجانب.

ولا يستتبع الحوار الصادق حواراً مع المجتمع الدولي فقط، بل أيضاً بين النساء والرجال السودانيين. وينبغي أن يبدأ هذا الحوار بمشاركة حقيقية من جانب المرأة في عملية السلام. وقد أظهرت عملية السلام في أفغانستان أن الحصص المخصصة للنساء فيها لا تكفي لتحقيق المشاركة الحقيقية، فالهدف الوحيد من هذه الحصص هو إرضاء المانحين من خلال قياس ما لم تحققه الأرقام، ألا وهو إشراك النساء بطريقة هادفة في العمليات التي تحدد مجرى حياتهن. وللسودان أن يتباهى بالعديد من السيدات المناصرات لهذه القضية ممن تُسمع أصواتهن، وممن لا تزال أصواتهن بحاجة إلى أن تُسمع. ولكي تُسمع هذه الأصوات، يجب أن تتخطى نظرة المجتمع الدولي للنساء اللاتي يقعن عادة في دائرة الضوء إلى نظيرتهن خارج هذه الدائرة.

وقد ترأست حكومة النرويج، والمعهد النرويجي للشئون الدولية، Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)، و"صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) عملية استشارية مكنت النساء السودانيات من نقل أولوياتهن وتوصياتهن إلى المندوبين الموفدين إلى "مؤتمر أوصلو للمانحين حول السودان"، Oslo Donors Conference on Sudan في إبريل 2005. وتناشد النساء السودانيات كلاً من السلطات السودانية، والأمم المتحدة، والهيئة الحكومية للتنمية، (إيجاد)، ومجتمع المانحين:

■ التأكيد على عدم التغاضي عن العنف ضد المرأة وألوية منعه.

■ بناء قدرات المنظمات النسائية المحلية والوطنية.

■ ضمان أن تشغل المرأة 30٪ على الأقل من جميع المناصب في كل المؤسسات الانتقالية التي تأسست بموجب اتفاقية السلام الشاملة.

■ تأسيس وزارة للمرأة والمساواة بين الجنسين.

■ تأسيس صندوق للمرأة في إطار "الصندوق الإنمائي متعدد الأطراف للمانحين" - Multi Donor Trust Fund (MDTF) يخصص لبرامج المرأة.

■ ضمان حقوق الملكية للنساء.

■ توفير فرص للتدريب المهني للمتعلمين من الراشدين، تستهدف المرأة بشكل خاص.

■ وضع آليات سرية للإبلاغ وتشريعات يتم إنفاذها لكي يتسنى تقديم مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة إلى العدالة.

■ توفير مزيد من الدعم النفسي- الاجتماعي للنساء والرجال على حد سواء.

■ جمع بيانات حول تأثير العنف ضد المرأة في السيدات والفتيات، بما في ذلك العنف الناتج عن النزاع المسلح.

■ استضافة مؤتمر شامل للنساء السودانيات لتحديد أجنحة واستراتيجية مترابطين وطويلتي المدى تعجل بتمكن المرأة والمساواة والإنصاف بين الجنسين.

وعلى المانحين أن يدعموا خطابهم المنمق ويظهروا التزامهم تجاه المرأة السودانية عن طريق زيادة قدرات النساء وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وإذا لم يتحقق ذلك، فستعرض عملية إعادة البناء السودانية المرأة إلى خطر زيادة تهميشها. وهو ما لا يختلف عما حدث في أفغانستان.

لينا أبي رافع هي مسؤولة أول نقطة الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي ورئيس وحدة النوع الاجتماعي بسكرتارية الأمانة المشتركة لجهاز إدارة الانتخابات في كابول. وهي المديرية القطرية السابقة لمنظمة المرأة من أجل المرأة الدولية في أفغانستان. وتستكمل الكاتبة حالياً رسالة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد التي تقيم فيها تأثير المساعدات الدولية المتركة على النوع الاجتماعي في أفغانستان. وهي مؤلفة: سياسة البرقة: بلاء النساء في أفغانستان 4. ويمكن مراسلة الكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

lalluneh@aol.com

1320e.pdf_www.un.org/events/res ١

www.womenwarpeace.org/sudan/docs/ ٢

oslostatement.pdf

www.jemb.org ٣

news//١٠/٢٠٠٤/www.chronogram.com/issue ٤

burqa.php